تعرفُ الَّصياغة اجلامدة بأنها الَّصياغةُ التي حتَّصرُ جوهرَأو مَّاضمونَ النَّاصِ القانوين يف معنى ثابتِال يتغري الظروف أو الأاً شخااً ص على نحو مانع من التقدير . القانوين يف معنى حمدد ال يُترَّكُ معه أيُ جمال أو فراً صة للتقدير السواء بالناسبة للاشخاص املخاطب به حيث يظهر له بواضوح وباصورة جازمة خاصوعه أو عدم خاصوعه للحكم املثبت يف هذا النااص القانوين ، بالناسبة للقااضي عند تطبيقه لهذا الناص إذ يتااضح له من خالل هذه الاصياغة باصورة ح اصرية من ياشملُه ماضمون هذا الناص من الأاشخااص أو الوقائع دون أن ترتك له أي اسلطة تقديرية حينما ينزل حكم القانون الذي يثبته هذا الناَّص على الاَشخاَّص أو الواقعة . ويتاَّضح لنا مما السبق أن تلك الاَصياغةَ حتددُ بكل دقةِ جميعَ حمتوى الناص القانوين بكافة أجزائه وجوانبه ، فتحدد الشخاص املخاطب بهذا الناص ، وحتدد الواقعة احلااً صل ب؟شأنها هذا اخلطاب ، <mark>القانوين املثبت لها ، ف؟صياغةُ القاعدة القانونية تكون جامدةً حينما تعالجُ هذه القاعدةُ فر؟ضاً</mark> معيناًأو واقعةً حمددةً وتت؟ضمنُالوقائع . حالً ثابتاً لتلك الفر؟ضية أو تلك الواقعة ال يتغريُ مهما اختلفتْ الظروفُ واملالب اساتُ ، ما ضطراً إلى تطبيق احللُو احلكم مبجرد توافر الفراض بطريقة آلية دون أن يكون له خيارٌ ب أشأنها . وتاً ستهدفُ هذه الاً صياغةُ حملَ الأاً شخاء م املخاطبني بالناً صواً ص القانونية على ماً ضامني تلك الناصواص املعربة عنها يف هذه ال؟صياغة دون أن ترتك لهم جماالً للتقدير ، باختالفهم أو اختالف ظروف واقعهم ، الأ؟شخا∑ص املخاطبني بها من غري أن يكون لهم أي ٣سلطة تقديرية عند التطبيق . ويغلبُ على معظم الن٣صبو٣ص القانونية التزامُها جانبَ هذه ال٣صبورة من ؟ صور ال؟ صياغة الت؟ شريعية ، ذلك ؟ ضمانٌ مؤكدٌ للتطبيق احلريف مل؟ ضمون القاعدة القانونية ، العامة أو التقاعد منها ، أو لتويل من؟ صب الق؟ضاء أو للتمثيل يف املجال؟ س النيابية أو املحلية ، هذه الفرو؟ ض املختلفة يجري إنزالُ حكم القانون عليها بطريقة أوتوماتيكية ال جمالَ فيها للتقدير حتى مع االعرتاف بوجود مظاهر للتفاوت بني هؤالء الأاَشخااَص يف درجات الن ًا ضبح العقلي بالن ًا سبة للملتحقني آخر غريهما بني الأ ًا شخا ً ص الراغبني يف االلتحاق بالوظيفة العامة عموماً أو يف الشغل من المبارية أو المن المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع أو الملكية ، المرابع المر